مرسوم يصادق بموجبه على المخطط الوطني للساحل

adala.justice.gov.ma

مرسوم رقم 2.21.965 صادر في 16 من شوال 1443 (17 ماي 2022) يصادق بموجبه على المخطط الوطني للساحل[1]

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.87 بتاريخ 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015)، لا سيما المواد 3 و10 و11 منه؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.769 الصادر في 3 ربيع الأول 1437 (15 ديسمبر 2015) بشأن تأليف وعدد أعضاء واختصاصات وكيفيات عمل اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل واللجان الجهوية وكيفيات إعداد المخطط الوطني والتصاميم الجهوية للساحل؛

وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل في شأن مشروع المخطط الوطني للساحل الذي أبدته خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 19 من جمادى الآخرة 1441 (14 فبراير 2020)؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 4 شوال 1443 (5 ماي 2022)،

رسم ما يلي:

المادة الأولى

يصادق على المخطط الوطني للساحل كما هو ملحق بهذا المرسوم.

المادة 2

يروم المخطط الوطني للساحل الذي يستند، طبقا لمقتضيات المادة 3 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 81.12 على المعطيات العلمية والسوسيو اقتصادية والبيئية المتوفرة وعلى مقاربة تدبير مندمج للنظام البيني الساحلي، تحقيق الأهداف العامة التالية:

1 - الجريدة الرسمية عدد 7096 بتاريخ 2 ذو القعدة 1443 (2 يونيو 2022)، ص 3322.

- وضع حكامة جيدة للساحل من خلال تعزيز التشاور والتنسيق المؤسساتي وكذا وضع آليات للتمويل؛
- العمل على انسجام أدوات تخطيط وتهيئة المجالات الترابية التي تحتوي على فضاءات الساحل، وكذا على برامج للاستثمار؛
- حماية فضاءات الساحل والمحافظة عليها ووقايتها من التدهور من خلال تدابير خاصة تلائم الإشكاليات المطروحة؛
- تثمين التراث الساحلي مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات الواجب احترامها بغرض المحافظة عليه؛
- تحسين المعرفة من أجل ضمان تدبير مندمج للساحل، لا سيما من خلال تشجيع البحث والابتكار؛
- تقوية القدرات وتعبئة جميع الفاعلين السوسيو اقتصاديين من أجل حماية الساحل وتثمينه.

المادة 3

لأجل تقييم التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه، يمكن على الخصوص اعتماد المؤشرات التالية:

- مدى إعداد أدوات التخطيط والتهيئة والتدبير، بما في ذلك القطاعية المتعلقة بفضاءات الساحل وتقييم تناغمها وتناسقها المؤسساتي؛
- محتوى وطبيعة تدابير حماية الأنظمة البيئية الساحلية والمحافظة عليها؛
- مستوى إنجاز مشاريع التنمية المندمجة للساحل، وكذا البرامج والاستثمارات المرتبطة به طبقا لأهداف المخطط؛
- مستوى تلوث فضاءات الساحل، مهما كان مصدرها وتقييم تدابير الوقاية؛
- مساحة الساحل (الجزء البري والجزء البحري) المشمول بمشاريع وبرامج الوقاية والمحافظة وإعادة التأهيل وحجم الميزانية المخصصة لذلك؛

- محتوى وأهمية مشاريع وبرامج التحسيس وإدماج الشركاء السوسيو اقتصاديين والمجتمع المدني؛
- نسبة إنجاز التصاميم الجهوية للساحل؛
- مستوى مشاركة الفاعلين السوسيو اقتصاديين في حماية الساحل.

المادة 4

يعد المخطط الوطني للساحل لمدة عشر (10) سنوات، ويعمل به ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية. ويمكن مراجعته طبقا لأحكام المادة 10 من القانون السالف الذكر رقم 81.12.

المادة 5

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وحرر بالرباط في 16 من شوال 1443 (17 ماي 2022).

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف:
وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة،
الإمضاء: ليلى بنعلي.

ملحق

بالمرسوم رقم 2.21.965 الصادر في 16 من شوال 1443 (17 ماي 2022) المصادق بموجبه على المخطط الوطني للساحل

المخطط الوطني للساحل

أولا: الأسس

يهدف المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل المسمى ب «المخطط الوطني للساحل» المنصوص عليه في المادة 3 من القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل إلى ما يلي:

1- تحديد التوجهات والأهداف العامة المراد بلوغها في مجال حماية الساحل واستصلاحه والمحافظة عليه، وذلك في إطار السياسة الوطنية لإعداد التراب واعتبارا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

2- إدماج بعد حماية الساحل في السياسات القطاعية؛

3- تحديد المؤشرات الواجب مراعاتها لضمان التناسق بين برامج الاستثمار وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الانسجام بين مشاريع التنمية المزمع إنجازها في الساحل؛

4 - التنصيص على التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الساحل من التلوث ومحاربته والتقليص منه؛

5- ضمان الانسجام والتكامل بين التصاميم الجهوية للساحل.

ثانيا: الرؤية الخاصة بالساحل: قاطرة للتنمية المستدامة والازدهار

يهدف المخطط الوطني للساحل إلى ضمان التوازن بين التنمية وحماية الساحل، من خلال تبني مقاربة تنموية شاملة ومندمجة ونموذج تدبير متناسق للفضاءات والموارد، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والمؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويسمح بضمان

استدامة وظائف الساحل المتعددة وتحسين مقاومته وقدراته على التكيف لمواجهة التقلبات المناخية والمخاطر الطبيعية والبشرية.

ثالثا: محاور المخطط الوطني للساحل وأهدافه الاستراتيجية

يرتكز المخطط الوطني للساحل على سنة محاور و20 هدفا استراتيجيا:

المحور الاستراتيجي الأول: إرساء حكامة للساحل

يهدف المحور الاستراتيجي الأول للمخطط الوطني للساحل إلى إرساء حكامة جيدة للساحل تسمح بضمان فعالية التدابير المتخذة لتنميته مع العمل على وقاية أنظمته البيئية والحفاظ عليها.

وتتفرع عن هذا المحور خمسة أهداف استراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي 1: وضع التشاور والتنسيق المؤسساتي في صلب مسلسل اتخاذ القرار وتشجيع التقائية السياسات القطاعية المرتبطة بالساحل؛
- الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز وتفعيل التدابير المتخذة لتحقيق التدبير المندمج للساحل؛
- الهدف الاستراتيجي 3: وضع آليات لتمويل الاقتصاد الأزرق والأخضر على مستوى الساحل؛
- الهدف الاستراتيجي 4: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل تدبير أفضل للساحل؛
- الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز المسلسل التشاركي حول التدبير المندمج للساحل.

المحور الاستراتيجي الثاني: بلورة أدوات للتخطيط الترابي تتماشى والسياسات الوطنية لإعداد التراب ومع أهداف وتوجهات المخطط الوطني للساحل

يهدف هذا المحور إلى تنسيق أدوات التخطيط الترابي مع مبادئ التدبير المندمج للمناطق الساحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين الأخذ بعين الاعتبار التقلبات المناخية والمخاطر الأخرى الطبيعية والبشرية في مشاريع إعداد التراب والجوانب الهشة الخاصة بالمناطق الساحلية في تصاميم التهيئة الترابية وفي وثائق التعمير.

وتتفرع عن هذا المحور ثلاثة أهداف استراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي 1: إدماج متطلبات المحافظة والحماية والتثمين في المخططات الترابية وفي برامج الاستثمار على مستوى الساحل؛
- الهدف الاستراتيجي 2: العمل على انسجام آليات تهيئة المجال مع متطلبات التدبير المندمج للساحل؛
- الهدف الاستراتيجي 3: ضمان الانسجام بين برامج الاستثمار على مستوى الساحل مع تحديد المؤشرات المناسبة لهذا الانسجام.

المحور الاستراتيجي الثالث: حماية ووقاية النظام البيني الساحلي من التدهور

يهدف هذا المحور إلى عقلنة استعمال الفضاءات الساحلية، وذلك بالتخفيف من التأثيرات السلبية المحتملة والمتراكمة للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية لهذه الفضاءات وتفادي التغييرات الفيزيائية والفيزيوكيميائية والبيولوجية للأنظمة البيئية الساحلية التي لا يمكن تداركها. ولهذا الغرض، يجب اتخاذ تدابير لأجل تقليص كل أشكال التلوث واختلال التوازنات الرسوبية وظواهر التعرية وتحسين جودة المياه وحماية أنواع النباتات والحيوانات ومآويها، وكذا المحافظة على الموارد البحرية.

وتتفرع عن هذا المحور ثلاثة أهداف استراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي 1: الوقاية من التأثيرات السلبية والمتراكمة المترتبة عن الأنشطة السوسيو اقتصادية والتخفيف منها؛
- الهدف الاستراتيجي 2: حماية الأنظمة البيئية البحرية والمناطق الساحلية بصفة مستدامة؛
- الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز مقاومة الساحل قصد مواجهة التغيرات المناخية.

المحور الاستراتيجي الرابع: ضمان تثمين أفضل للساحل

يروم هذا المحور الاستراتيجي للمخطط الوطني للساحل تحقيق التنمية السوسيو - اقتصادية للساحل من خلال تثمين إمكانياته الاقتصادية مع الحفاظ على مؤهلاته الإيكولوجية والثقافية. كما يهدف إلى تشجيع الاقتصاد الأزرق والأخضر مع تقوية التماسك الاجتماعي.

وتتفرع عن هذا المحور أربعة أهداف استراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي 1: تثمين التراث الثقافي بغرض المحافظة عليه وتشجيع الاقتصاد الأزرق والأخضر، باعتبارهما رافعة للتنمية المستدامة للساحل؛
- الهدف الاستراتيجي 2: إنعاش المناطق الساحلية أخذا بعين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة؛
- الهدف الاستراتيجي 3: جعل الساحل فضاء مشتركا ومحميا؛
- الهدف الاستراتيجي 4: إنعاش المهن البحرية الجديدة لدعم الاقتصاد الأزرق والأخضر.

المحور الاستراتيجي الخامس: تطوير المعرفة قصد توجيه اتخاذ القرار نحو تنمية مستدامة للساحل

يركز هذا المحور الاستراتيجي على أهمية تقاسم المعطيات المتعلقة بالساحل، باعتبارها رافعة مهمة لتعزيز انخراط وإشراك المواطنين والمنتخبين في السياسات البيئية.

ويروم هذا المحور، كذلك، إنعاش وتنسيق البحث – التنمية والابتكار من أجل تنمية مستدامة للساحل.

ويتفرع عن هذا المحور هدفان استراتيجيان:

- الهدف الاستراتيجي 1: تشجيع البحث والابتكار من أجل تنمية مستدامة للساحل؛
- الهدف الاستراتيجي 2: تعاضد أنظمة الرصد والحراسة والمراقبة المتعلقة بالساحل.

المحور الاستراتيجي السادس: تعبئة وتقوية قدرات الفاعلين لإنجاح حماية الساحل وتثمينه

يهدف هذا المحور إلى إشراك جميع الفاعلين في عملية حماية وتثمين الساحل.

وتتفرع عنه ثلاثة أهداف استراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي 1: تقوية قدرات جميع الفاعلين المعنيين من أجل القيام بأدوارهم في مجال حماية الساحل وتثمينه؛

- الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز دور المجتمع المدني كشريك في التنمية لحماية الساحل وتثمينه؛
- الهدف الاستراتيجي 3: تحسيس واخبار المواطنين بالقيم البيئية والثقافية للساحل وبمتطلبات المحافظة عليه.

رابعا: تدابير تفعيل المخطط الوطني للساحل

تتعلق التدابير الموصى بها للوقاية من تلوث الساحل ومكافحته والتخفيف منه، مع ضمان الانسجام والتكامل بين التصاميم الجهوية للساحل، بما يلي:

1- تقليص تلوث الساحل ومكافحة اختلال أنظمته البيئية؛

2- تقوية نظام التدخل في حالة حادث تلوث بحري طارئ؛

3- انسجام تدابير الرصد والحراسة والمراقبة وتعزيزها؛

4- تعاضد وتقوية مراقبة تلوث الساحل؛

5- تعزيز وتنسيق برامج التحسيس والتربية في مجال المحافظة على الساحل؛

6- وضع نظام معلوماتي وقاعدة بيانات تتعلق بالمجالات التالية: المناخ، والأرصاد الجوية، والهيدروغرافيا، والمحيطات وكذا البيانات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والجيومرفولوجية والجيولوجية والجيوكيميائية والبيئية والسوسيو - اقتصادية؛

7 - إعادة تأهيل المناطق المتدهورة.

خامسا: مؤشرات لضمان تتبع تنفيذ المخطط الوطني للساحل وتناسق برامج الاستثمار

يمكن اعتماد المؤشرات التالية من أجل تقييم التدابير المتخذة:

- **مؤشرات الحكامة:**

1- عدد النصوص القانونية المتعلقة بحماية الساحل وطبيعتها ومحتواها؛

2- عمل آليات تنسيق مشتركة بين القطاعات لتدبير مستدام للساحل؛

3- عدد التصاميم الجهوية للساحل التي تم نشرها في الجريدة الرسمية؛

4- عدد خرائط أدوات التهيئة والتخطيط الترابي المعدة والمصادق عليها والتي تتطابق مع مبادئ التدبير المندمج للمناطق الساحلية؛

5- مساحة مناطق الساحل المشمولة بالنظم المعلوماتية الجغرافية؛

6- مساحة المناطق الساحلية التي تتم تهيئتها وتدبيرها اعتماد على مقاربة الأنظمة البيئية؛

7- عدد المخالفات التي تمت معاينتها خرقا لأحكام القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل والنصوص التشريعية الأخرى ذات الصلة بالساحل ونوعها ومحتواها؛

8- وضع نظام تعاضدي لرصد وحراسة ومراقبة الساحل.

- **مؤشرات بيئية:**

9- عدد ومساحات مناطق الساحل المشمولة بالمناطق المحمية؛

10- التدابير المتخذة في إطار التصاميم الجهوية للساحل وفي حالة عدم وجود هذه التصاميم، تدابير حماية الأنظمة البيئية والمحافظة عليها والمحافظة على المجالات الطبيعية والمناطق الهشة واستصلاح الساحل، خاصة الشواطئ والكثبان الرملية؛

11- عدد برامج التتبع والمراقبة البيئية أو مخططات التدبير البيني والاجتماعي للمشاريع والبرامج المنجزة؛

12- الآثار البيئية والاقتصادية المترتبة عن تلوث الساحل؛

13- عدد ومساحة المناطق التي تم استصلاحها؛

14- عدد ومساحة ومحتوى مكونات المناطق الهشة والمناطق التي تشكل خطرا.

- **مؤشرات اقتصادية:**

15- نوع ومحتوى المشاريع المنجزة في إطار الاقتصاد الأزرق والأخضر؛

16- عدد المخططات أو البرامج القطاعية أو هما معا التي خصصت ميزانية لحماية الساحل وتثمينه؛

17- عدد ومحتوى وآثار برامج السياحة المستدامة المنجزة؛

18- عدد مشاريع تربية الأحياء المائية المنجزة على الساحل وأماكن إقامتها؛

19- عدد ونوع المشاريع المنجزة في إطار السياحة الإيكولوجية والسياحة الطبيعية؛

20- الغلاف المالي المخصص للبحث العلمي المتعلق بالساحل؛

21- عدد مشاريع البحث والابتكار المنجزة الحماية ومعرفة الساحل وتنميته.

- **مؤشرات اجتماعية:**

22- عدد مناصب الشغل الزرقاء والخضراء، بما في ذلك المهن الجديدة المحدثة على مستوى الساحل؛

23- عدد ورشات تقوية قدرات الفاعلين الترابيين المنتخبون والمنظمات غير الحكومة والقطاع الخاص المنظمة على صعيد الجهات الساحلية التسع؛

24 - عدد المنتديات التي تضم المنظمات غير الحكومية الفاعلة على صعيد الجهات الساحلية؛

25 - عدد الحملات الإعلامية والتحسيسية المتعلقة بحماية الساحل والمحافظة عليه.